**محاضرة الأولى**

**النص القانوني، من الفرنسية إلى العربية :**

دخل القانون الوضعي مصر والعراق في صورة تشريع تضمه مجموعات قوانين، أي تقنينات ، وضعت باللغة الفرنسية، ثم ترجمت مجموعات القوانين إلى اللغة العربية، وكانت هذه الترجمة أول لغة تشريع عربية في مصر في مجال القانون الوضعي . إن أول من ترجم القانون المدني الفرنسي إلى اللغة العربية على يد رفاعة الطهطاوي الذي أخذ على عائقه نقل القانون الفرنسي إلى اللغة العربية، وبدأ بالكود حيث نقله مع تلامذته في مدرسة الألسن في ثلاثة مجلدات طبعت سنة ١٨٦٦م، أولها في القانون المدني، والثاني في قانون المحاكمات والمخاصمات والثالث في قانون الحدود والجنايات، ونهض به رفاعة وحده بنقل قانون التجارة.

يرى الدكتور عز الدين عبد الله وكانت مهمة المترجم شاقة وعسيرة، فهو قد واجه مصطلحات ونظما قانونية لا تتفق تماما في المعنى والمضمون مع مثيلاتها في الفقه الإسلامي، كما واجه مصطلحات ونظما قانونية غير معروفة في هذا الفقه . وسرعان ما بدا الخلاف في بعض المواضع بين النص الفرنسي (النص الأصلي) والنص العربي النص الرسمي). ووقف القضاء حائرا أمام هذا الخلاف؛ فرأت بعض المحاكم وجوب الأخذ بالنص الفرنسي لأنه الأصل الذي وضعت به المادة، فضلا عن أن اللغة الفرنسية هي لغة القانون، ورأى البعض الآخر من المحاكم وجوب الأخذ بالنص العربي، وذلك: أولا : لأن القانون استلزم النشر، وهذا يكون باللغتين العربية والفرنسية وجمهور الأفراد يجهل اللغة الفرنسية فيتعين الأخذ بالنص العربي. ثانيا: لأن لغة المناقشة في القوانين هي اللغة العربية.

**آراء الفقهاء في اللغتين**

ورأى بعض الفقهاء وجوب التوسط بين الرأيين واعتبار اللغتين العربية والفرنسية لغتين أصليتين، ويرجع إلى ظروف كل حالة، ويؤخذ بالنص الذي يظهر أنه يتفق مع غرض المشرع . وهكذا، شهدت نشأة النص القانوني العربي شدا وجذبا بين اللغتين الفرنسية والعربية، ولكن رجال القانون الأوائل ما لبثوا أن تعهدوا النص العربي بالشرح والتفسير وإزالة الغموض وسد النقصان حيث وجد، ونقد عبارة النص أو حكمه، واقتراح البديل المستحسن لما يتضمنه من مصطلحات أو تعريفات أو تعبيرات أو أحكام، ويضاف إلى ذلك بعض محاولات الإصلاح التشريعي والقضائي التي بذلت على المستوى الرسمي وتوجت بإنشاء قسم التشريع بمجلس الدولة لتوكل إليه مهمة مراجعة صياغة النص القانوني وإعداد التشريعات . وكان من ثمرة هذه الجهود أن استقام النص القانوني العربي على عوده.

**تعريف التقنين:**

هو صياغة الأحكام القانونية ذات الموضوع الواحد التي لم يترك تطبيقها لاختيار الناس بعبارات آمرة يميز بينها بأرقام متسلسلة ومرتبة ترتيبا منطقيا بعيدا عن التكرار والتضارب.

فالتقنين صورة خاصة من صور التشريع يراد به جمع النصوص التي تحكم فرعا معينا من فروع القانون في مجموعة واحدة تسمى (كود)؛ فالتقنين المدني مثلا هو مجموعة القواعد التي تحتويها النصوص التشريعية المنظمة للعلاقات الخاصة بين الأفراد التي ينظمها القانون المدني، وتقنين المرافعات المدنية والتجارية يضم النصوص التشريعية المنظمة لطرق التداعي أمام المحاكم وإجراءاتها.

**الصيغة وتماسك النص القانوني :**

تؤدي الصيغة التي يختارها المشرع لإيصال الحكم الذي شرعت القاعدة القانونية – سواء كانت آمرة أو مفسرة من أجله وتحديد نوعه، دورا مهما في إظهار العلاقات السياقية بين مكونات النص القانوني، وجذب دلالات هذه المكونات بعضها إلى جانب بعض على سطح النص القانوني، مما يدعم تماسكه وترابطه؛ ذلك أن جمل هذا النص إنما تتركب من الفاظ تحمل المعنى القانوني وتؤديه، وهذه الألفاظ ليس الغرض منها معانيها في ذاتها، ولكن معانيها بضم بعضها إلى جوار بعض بحيث تتشابك وتتفاعل فيما بينها من أجل الوصول إلى معنى كلمه دلالي واحد، هو غرض المشرع من سن القاعدة القانونية. والنص القانوني يكون واضحا عندما يكون متماسكا، وهو لا يكون كذلك إلا إذا كانت صيغته واضحة، إذ يستخلص الحكم القانوني من العبارات التي صيغ بها، ولذلك رتب المشرع على الصيغة نتائج وآثارا قانونية كما رتبها على دلالة النص القانوني، وقد ورد بذلك نص المادة الأولى من القانون المدني على أن:

تسري النصوص التشريعية على جميع المسائل التي تتناولها هذه النصوص في لفظها أو في فحواها .